مجلة رفوف – مخبر المخطوطات – جامعة أدرار – الجزائر ـــــــــــــــــــ المجلد: 10 / العـدد:02 (جويلية2022) ص 513– 525

ISSN: 2335-1381 EISSN: 2602-5949 Legal Deposit: 2013-6352

استغلال نبات الحلفاء بأقاليم الجنوب الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي ما بين سنتي 1902 – 1930م

Exploitation of Halfa plant in the Provinces of Southern Algeria during the French Occupation Period Between 1902-1930

جمال بن مسعود [1]، محمد بن دارة [2]

Ben messaoud Djamel[1], Bendara mohammed [2]

1 مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة أدرار (الجزائر)،

Djameldiziri@univ-adrar.edu.dz

2 مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة أدرار (الجزائر)،

Bendara.m@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/02	تاريخ القبول: 2022/04/06	تاريخ النشر: 2022/07/14

الملخص: اهتمت السلطات الاستعمارية الفرنسية بالزراعات الصناعية وعلى رأسها نبات الحلفاء الذي تزايد الطلب عليه في أوروبا نتيجة ازدهار صناعة الورق، وهذا ما دفع بالإدارة الفرنسية التركيز على أهمية استغلال نبات الحلفاء المنتشر بشكل واسع في المناطق الشمالية لأقاليم الجنوب الجزائري، حيث قامت بفتح مجال الاستثمار أمام المستوطنين والأوروبيين وتشجيعهم على إنشاء الشركات والورشات بهدف استغلال نبات الحلفاء، وحتى تتمكن من توفير مداخيل معتبرة للخزينة العامة.

ومن اجل بلوغ هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال تتبع أهم العمليات التي قامت بها الإدارة الاستعمارية في مجال استغلال الحلفاء، لنخلص في الختام مدى انعكاس استغلال الحلفاء على الأرض والسكان خاصة البدو الرحل.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ أقاليم الجنوب؛ الصحراء ؛ الحلفاء؛ الإدارة الفرنسية.

Abstract:

The French authorities focused on the industrial farming especially the plant of Halfa which increased in terms of European demands in general and in Britain in particular. The latter urged the French administration to exploit the plant of Halfa which was wide spread in the northern regions of territories of Algerian south. Owing to this reason, the French administration invested in this field and encouraged many businessmen to work in this domain to gain money from this field.

In order to do this study, we depended on the descriptive method throughout portraying the different phases of exploiting the plant of Halfa and to which extent the exploitation of Halfa benefited the people of Algerian south.

Keywords: Algeria, Algerian Territories, Sahara ,Halfa, The French Administration.

المؤلف المرسل: بن مسعود جمال، **الإيميل**: djameldiziri@gmail.com

1.مقدمة:

بعدما تمكن الاستعمار الفرنسي من بث سيطرته على شمال الجزائر تحمس إلى غزو الصحراء نظرا لما تمثله من أهمية بالغة كونها تزخر بثروات طبيعية متنوعة ومتعددة، وهذا ما جعلها عرضة للأطماع الفرنسية وأصبحت قضية التوسع من أهم القضايا التي يطرحها الساسة والعسكريون الفرنسيون، لذلك انصب انشغالهم بالصحراء وقاموا بالعديد من الدراسات والأبحاث الطبوغرافية والمناخية والاجتماعية والاقتصادية، حتى يتسنى لفرنسا تحديد إمكانيات الصحراء والاستفادة منها قدر الإمكان.

وكانت الرهانات الاقتصادية بادية على السياسة الفرنسية لما تتميز به المنطقة من مؤهلات متنوعة كزراعة النخيل وتربية المواشي والانتشار الواسع لنبات الحلفاء، وهذا ما جعل الإدارة الفرنسية اتباع سياسة اقتصادية تخدم مصالحها بالدرجة الأولى والمعمرين بالدرجة الثانية، والاستثمار في هذه الزراعات التي تفتقر إليها فرنسا والدول الأوروبية بشكل عام، ولإنجاح هذه المشاريع الاقتصادية الاستعمارية واستنزاف خيرات الجزائر، استوجب على الإدارة الفرنسية وضع إستراتيجية تهدف إلى استغلال كل ما هو موجود بالصحراء الجزائرية.

ومن بين هذه الزراعات التي أضحت محل اهتمام السلطات الاستعمارية بالصحراء الجزائرية، نجد نبات الحلفاء الذي يعتبر من أهم الزراعات الصناعية التي راجت تجارتها بسبب التطور الحاصل في مجال صناعة الورق في أوروبا بشكل عام وفي انجلترا بشكل خاص خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأمام هذه الحاجة المتزايدة قامت السلطات الاستعمارية بتأسيس العديد من المراكز والشركات الاحتكارية بالصحراء كالشركة الفرنكو–جزائرية وفتح والورشات في كل من إقليم عين الصفراء ومشرية والبيض وغرداية وتحديد طرق الاستغلال كالبيع بالمزاد العلني وفتح مجال الاستثمار أمام الراغبين من الأوروبيين والمستوطنين.

2. إشكالية البحث:

ارتكز الاقتصاد الاستعماري بأقاليم الجنوب الجزائري على تصدير المنتوجات الزراعية من الجزائر إلى أوروبا مثل التمور ونبات الحلفاء نحو أوروبا، حيث شرع في استغلاله منذ عهد الإمبراطورية الثانية.

ونتيجة التطور الحاصل في أوروبا خاصة في مجال صناعة الورق والأحذية والحبال والقبعات والألعاب والأفرشة وصناعة الأقفال الورقية والعديد من الصناعات الأخرى، زاد الطلب على هذه النبتة كتعويض لنبات الشوفان الذي أصبح مكلفا واقل جودة من نبات الحلفاء، إضافة إلى الدراسات التي أثبتت أن الورق الذي يصنع من الحلفاء أكثر مقاومة من ذلك الذي يتحصل عليه من الخشب وأكثر أهمية منه.

ومن خلال ما سبق سنحاول في هذا العرض الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي الأهداف الاقتصادية التي دفعت بالإدارة الاستعمارية الفرنسية الاهتمام بنبات الحلفاء؟ وكيف انعكست هذه السياسة الاقتصادية على سكان الصحراء الجزائرية خاصة البدو الرحل؟

3.منهجية البحث:

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي من خلال تتبع الأحداث وأهم العمليات التي قام بها الاستعمار الفرنسي في مجال استغلال نبات الحلفاء بالمناطق الشمالية للصحراء الجزائرية.

4.أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على سياسة اقتصادية تبناها الاستعمار الفرنسي باستغلاله لقطاع الغابات في الجزائر خاصة في مجال استغلال نبات الحلفاء بالصحراء الجزائرية، والذي حقق من خلاله نسبة معتبرة قدرت بـ 05 % من مجموع صادرات الجزائر نحو أوروبا، كما أنها تهدف إلى لفت انتباه الباحثين نحو أهمية البحث في المشاريع الاقتصادية التي قام بها الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

5.أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على أحد الجوانب الاقتصادية التي أولت له الإدارة الاستعمارية أهمية بالغة خاصة وأنه تزامن مع التطور الحاصل في أوروبا في مجال صناعة الورق وتزايد الطلب على نبات الحلفاء الذي تم تعويضه بنبات الشوفان.

6. مناطق تواجد الحلفاء بالجزائر:

ينتشر نبات الحلفاء في المناطق الجافة والمناطق البعيدة عن البحر والتي يصل ارتفاعها إلى 1800 متر، وهي تتواجد بشكل كبير بالمناطق الواقعة جنوب الأطلس التلي خاصة في كل من الجلفة وعين الصفراء ومشرية والبيض ومناطق سبدو والضاية وسعيدة وفرندة ومقاطعة وهران وتيارت وثنية الحد واومال وبيباس وبوطالب ولمناديد وشمال الأوراس والمنبع الكبير لتبسة(**De Ballore, 1909, p. 7**) لتشكل شريطا يمتد من الحدود التونسية الى الحدود المغربية، حيث تمتد في سهول لا يتجاوز عرضها 40 كلم والتي تعرف عند السكان الأصليين باسم بحر الحلفاء (**Brieux De L'académie Française, 1912, p. 43**) .

وتنقسم الهضاب العليا الى خمس مناطق أولها سهل الغور الذي يحاذي سبدو التابعة لمنطقة تلمسان والثاني يقع في منطقة الحمام بمحاذاة الضاية التي تدار من طرف سيدي بلعباس والثالث في السهل الكبير شمال كريدر الذي يقع في واد سعيدة بين مقطة وآرزيو، أما المنبع الرابع فيوجد بمنطقة عين والسي إحدى مراكز استغلال

الحلفاء التي تقع جنوب تيارت بمحاذاة الطريق الرابط بين العاصمة وغليزان، أما المنطقة الخامسة فهي تشمل مشاتل دائرة الجلفة في جنوب ثنية الحد وبوغار الذي توجه منتوجاته إلى العفرون وخميس مليانة ، وكل هذه المناطق تشكل عقار خاص وتعتبر نقاط إستراتيجية في مجال استيراد الحلفاء وقد توسعت لتشمل أربع مناطق أخرى بمساحة 500 ألف هكتار (**Charrier, 1873, pp. 16–19**).

1.6.المميزات البنائية لنبات الحلفاء:

يوجد نوعان من الحلفاء هما حلفاء مابولة (Maboula) والذي يعرف باسم السناق أو بما يسمى علميا الليجيوم سبارتوم (lygeum Spartum) والحلفاء الحقيقية أو ما تسمي علميا ستيبا تيناسيسيما (Le Stipa tenacissima)، وهذه الأخيرة منتشرة بشكل واسع في المناطق السهبية وعلى سفوح الجبال، ويبلغ طول ورقها من 06 إلى 15 دسم، وتخرج الأوراق من النبتة الأصلية في مجموعات من 02 إلى 03 أوراق كما أنها تتميز بصلابة كبيرة، وتتجدد باستمرار مشكلة فسيلات صغيرة تعتمد على النبتة الأم في بادئ الأمر حيث يبلغ طول هذه الفسيلات من 25 إلى 30 ملم **(De Ballore, 1909, p. 2)**.

2.6.القوانين التنظيمية لاستغلال الحلفاء:

قام الاستعمار الفرنسي مع بداية التوسع نحو الصحراء الجزائرية بمصادرة الأراضي الخصبة والغابات والأراضي التي ينمو فيها نبات الحلفاء وإخضاعها إلى مصلحة المياه والغابات بموجب القرار الصادر من الحاكم العام في 22 ديسمبر 1875م ومنع الجزائريين من الرعي فيها **Commissariat Général du Centenaire, 1930, p. 287**)، ومن أجل الاستغلال الأمثل لنبات الحلفاء عملت الحكومة الفرنسية على إصدار قانونا في 18 جويلية 1879م يضع تصنيفا جديدا لعدة خطوط للسكة الحديدية التي تربط بين شمال الجزائر والهضاب العليا قصد التوسع نحو الجنوب واستغلال نبات الحلفاء، والذي بموجبه تحصلت الشركة الفرنسية الجزائرية (Franco-Algérienne) على امتياز الاستغلال لمدة 99 سنة (بن قيطون، 2015، الصفحات 88-89) كما تم في 09 ديسمبر 1885م إصدار قانون تنص الفقرة الأولى منه على منع قطف نبات الحلفاء خلال مدة الأربع أشهر المزامنة لنموه، وتنص الفقرة الثانية على أن قطف الحلفاء يتم بمنجل اليد أو بالآلة وتمنع أي أداة أخرى، في حين نجد أن الفقرة الثالثة منه تنص على أن كل ميدان أو ورشة لاستغلال الحلفاء تخضع لإجراءات تنظيمية من بينها أن يكون للورشة رئيس وتصريح بالمشروع وإحصاء عدد العمال، وان تكون هذه الورشة مزودة بميزان وضبط سعر الشراء، كما حددت الفقرة الرابعة على انه يتم استغلال الحلفاء مرة في كل سنتين ويمكن تمديد فترة المنع إلى غاية الفاتح من نوفمبر في المناطق التي لم تنمو فيها الحلفاء بشكل جيد، أما في الفقرة الخامسة من

نفس القانون فانه يتم في المناطق الغير مصرح بها منع القطف والرعي لمدة أربع سنوات حتى يتم إحصائها، وأما الفقرة السادسة فقد نصت على أن الجهاز الإداري الذي ينظم استغلال الحلفاء يتكون من العمال المنتمين إلى مصلحة الغابات وعمداء البلديات والإداريين والأعضاء وقيادات وضباط الدوائر ورؤساء المكاتب العربية ومفوضي الشرطة وحراس البلديات ورجال الدرك وبشكل عام كل ضباط الشرطة القضائية، ويمكن لرؤساء الدوائر والإداريين أن يعينوا حراس تكمن مهامهم في البحث وتقصي كل المخالفات المسجلة في مجال استغلال الحلفاء، أما الفقرة السابعة فقد نصت على أن كل المخالفات المنصوص عليها في الفقرة السادسة من قانون 09 ديسمبر 1885م يتعرضون إلى غرامات مالية، أما الفقرة الثامنة فقد نصت على انه يتم إحصاء مناطق الحلفاء مرة كل ثلاث سنوات من طرف مصلحة الغابات ومن طرف شخص كفئ يعينه الحاكم العام، ونصت أيضا على أن المفتش العام يقوم بتحضير تقرير على حالة استغلال الحلفاء وكيفية تحسينها ويستطيع أن يقترح على الحاكم العام أن يمنع أي منطقة من الاستغلال حتى تنموا (**De Ballore, 1909, pp. 11–12**).

وفي 21 فيفري 1903م أصدرت الحكومة الفرنسية قانون خاص بتنظيم الغابات في الجزائر والذي نصت الفقرة 134 منه تحديد ظروف استغلال وقطف وبيع الحلفاء، وكل شخص لا يحترم هذه التعليمات سيغرم ما بين 01 إلى 100 فرنك مع إمكانية تعرضه للسجن لمدة 05 أيام بالإضافة إلى حجز المنتوجات كما هو مقرر في الفقرة 142 من نفس القانون وفي حالة تعنت الجاني يصبح السجن ضروري، ويسهر على تطبيق هذه القوانين رؤساء المقاطعات المحلية وقيادات الوحدات ومحافظي المياه والغابات،ونظرا للتجاوزات التي مست منابع الحلفاء قامت الحكومة الفرنسية بتوسيع التعليمات الصادرة في هذا القانون لتشمل ما يلي:

1.2.6.الفقرة الأولى ونصت على أن:

– قطف الحلفاء وكل العمليات المتعلقة بهذا النشاط تكون في مدة زمنية محددة من السنة التي قدرت بأربعة أشهر، كما حددت هذه الفقرة أن منطقة التل تظم كل الإقليم الواقع شمال الخط الذي يمر بوهران وسبدو ومغنية وسعيدة وفرندة وعين تودة، وكذلك مقاطعة الجزائر الموصولة بنهر واصل وبوقزول وجبل سكرة ونجار وجبل بوزيد وكذلك مقاطعة قسنطينة التي تضم جبل بوزيد وجبل المحاديد ونقاوس وعين توتة وعين البيضاء وجبل بوجبارة.

– وحددت هذه الفقرة أيضا أن الهضاب العليا وكل المناطق الواقعة جنوب الخط المذكور سالفا، حيث تبدأ فترة منع قطف الحلفاء في الإقليم التلي من 16 جانفي إلى 15 ماي.

– بينما حددت فترة المنع بإقليم الهضاب العليا من الأول مارس إلى نهاية جويلية وهذه الفترات منع فيها استغلال الحلفاء حتى تنضج وتنموا، وفي بعض الأحيان تضاف مدة 15 يوما كمدة للمنع.

– تقسيم سهول الحلفاء إلى ثلاث مناطق بحيث يتم في كل عام قطف منطقة وتترك المنطقتان الأخرويتان للنمو، ويتم اختيار منابع الحلفاء وفق كثافتها أين يتم افتتاح الورشات لتجميع المنتوج، أما في سنوات الجفاف فانه يتم تأخير موعد القطف.

2.2.6.الفقرة الثانية:

يتم تجميع نبات الحلفاء وفق آليتين إما عن طريق حزم يدوية أو تجمع عن طريق علب وذلك من أجل تسهيل عملية نقلها، وقبل حملها للموانئ يتم تنظيفها وتجفيفها.

3.2.6.الفقرة الثالثة:

كل شخص يبدي رغبة الدخول في مجال بيع وشراء الحلفاء توجب عليه أن يخضع لتصريح من طرف المكلف بالمقاطعة في الإقليم المعني وهذا التصريح يتضمن بصفة مضبوطة المساحة المستغلة والمعلومات الكاملة حول المشروع المراد انجازه وكذلك يتوجب ذكر اسم رئيس المشروع وان يكون لديه طابع والوثائق اللازمة، وكل المخالفات المتعلقة بالبائع أو بالمشتري ستحدد عقوباتها من طرف أعوان مكلفون بهذا الغرض المحدد في الفقرة السادسة.

4.2.6. الفقرة الرابعة:

يتم منع كل المساحات التي قطفت خلال الموسم بشكل نهائي وقطعي على مدار السنة حيث تصدر في هذه الأراضي قرارات من رئيس الوحدة أو القيادة العامة للمقاطعة.

5.2.6.الفقرة الخامسة:

كل الأراضي التي يمنع فيها القطف ولا يوجد فيها تصريح باستغلال الحلفاء تصل مدة المنع إلى أربع سنوات.

6.2.6.الفقرة السادسة:

– يتم تدوين المخالفات والعقوبات عن طريق أعوان مصلحة الغابات أو أعوان البلديات أو الإداريين والأعضاء أو قيادات الوحدة أو ضباط المكاتب العربية أو مفوضيات الشرطة أو حراس البلدية أو رجال الدرك وبصفة عامة كل ضباط الشرطة القضائية.

– كما أنه يستطيع كل ورؤساء الدائرة أن يشكلوا لجنة تتكون من أعضاء خاصين من أجل البحث والتقصي على المخالفات في مجال استغلال الحلفاء، بحيث يمارسون سلطتهم على باعة الحلفاء في عمليات مختلفة مثل التحقيق والسهر على تطبيق القانون.

7.2.6.الفقرة السابعة:

توجه العقوبات التي تم ذكرها في الفقرة السادسة في مدة عشرة أيام إلى مفتشية المياه والغابات من أجل متابعتها، وفي الإقليم العسكري يتم متابعة هذه القضايا أمام المحاكم العسكرية بقيادة القائد العام للمقاطعة، ويتمتع ضباط الجيش وأعوان مصلحة المياه والغابات بالصلاحيات الكاملة في تطبيق هذا القانون بالإضافة إلى إمكانية استفادتهم من نصف الغرامات المذكورة والنصف الآخر يلحق بميزانية مصلحة المياه والغابات التي تنفقه على أعبائها.

8.2.6.الفقرة الثامنة:

يتم تفقد مشتلات الحلفاء كل ثلاث سنوات من طرف أعوان المياه والغابات وشخص كفئ آخر يعين من طرف الحاكم العام، حيث يقوم هؤلاء بإعداد تقرير يصف حالة المشتلة وكيف يتم تسييرها بالإضافة إلى النقاط الواجب اتخاذها لإصلاح المشاكل التي تواجهها مشتلات الحلفاء وتحسين المنتوج، كما يمكنهم تقديم اقتراحات للحكومة فيما يخص منع مناطق الحلفاء المهددة بالمشاكل الايكولوجية.

9.2.6.الفقرة التاسعة:

يتم تنفيذ ما نصت عليه الفقرة الثامنة من طرف كل من رؤساء الوحدات والقيادات العامة للدوائر ومحافظي المياه والغابات كل حسب مسؤوليته.

10.2.6.الفقرة العاشرة:

كل المخالفات والإجراءات التي تتنافى مع ما نصت عليه الفقرتين الثامنة والتاسعة لا تأخذ بعين الاعتبار (Application de la loi forestière Algérienne, 1904, pp. 24-27).

وفي 15 افريل 1921م صدر قانونا يحدد نسبة الاستغلال بثلث المساحة الكلية وفي بعض الأحيان نصف المساحة لكي تتاح الفرصة للحلفاء بان تنموا مجددا ويحافظ على دورها الايكولوجي في مكافحة الانجراف (**Roger**, **1947**, **p**. **125**)

3.6.استغلال الحلفاء في مجال صناعة الأوراق:

إن استعمال الحلفاء في مجال صناعة الأوراق يعتبر اكتشاف جديد وهذا ما شجع الانجليز على عملية استيراد المواد الأولية من المستعمرات الفرنسية وبالخصوص الجزائر، ففي القرن الثامن عشر أصبحت صناعة الأوراق غير كافية وهذا بسبب ندرة نبات الشوفان الذي تناقص بشكل كبير، ومن هنا بدأت فكرة البحث عن البديل

لهذا النبات في هذه الصناعة، وكل المحاولات لإيجاد البديل تمثل في زراعة نبات الحلفاء التي كانت صعبة ومكلفة وتنمو في مدة زمنية طويلة لذلك كانت صناعة الأوراق مكلفة جدا.

وبعدما احتلت فرنسا الجزائر واكتشافها نبات الحلفاء عملت على شحنه إلى أوروبا بكميات كبيرة، واعتبر البديل الأمثل لنبات الشوفان خاصة بعد التجارب التي تم إجراؤها عليها، وتكمن أهمية نبات الحلفاء انه نبات بري لا يتطلب أي مجهود في العناية به سواء تعلق الأمر بالسقي أو الغرس، إلا أن الاستهلاك المتزايد لهذه النبتة قد يهدد زوالها إذا لم تقم البلدان المنتجة بسياسات تهدف لحمايتها، وتعتبر البلدان المتطورة أكثر البلدان احتياجا لنبات الحلفاء وهي الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وألمانيا وفرنسا أين يصل طاقة إنتاجها إلى 400 مليون كلغ من الورق، ويصل إنتاج الأوراق التي تصنع من نبات الشوفان إلى 300 مليون كلغ.

ونظرا للاعتبارات السابقة يمكن تلخيص أهمية نبات الحلفاء في صناعة الأوراق في النقاط التالية:

أ– يعتبر نبات الحلفاء أفضل من الشوفان في الليونة.

ب– سهولة نقله والحصول عليه وتسويقه.

ج– بساطة المواد المضافة إليه وتوفر اليد العاملة وهذا نظرا لبساطة نشاط صناعة الورق.

وحسب الرسالة التي ذكرها السيد قلادستون (M. Gladstone) الموجه إلى غرفة البلديات لانجلترا في ما يخص الاستعمالات المتعددة لنبات الحلفاء حيث عد قائمة من 69 صناعة يستخدم فيها نبات الحلفاء، ويعتبر الورق من أشهر هذه الصناعات بالإضافة إلى استعمالها في مجال صناعة الأحذية والحبال والقبعات والألعاب والأفرشة وصناعة الأقفال الورقية والحقائب والزرابي والستائر وصناعة البساط والسجاد وصناعات أخرى.

كما يعتبر نبات الحلفاء ذو جودة عالية وذا تكلفة رخيصة ومتوفر بكميات كبيرة، حيث أثبتت الدراسات أن الورق الذي يحصل عليه من الحلفاء أكثر مقاومة من ذلك الذي يتحصل عليه من الخشب وأكثر أهمية منه، ويكمن أن يستخرج من القنطار الواحد أكثر من 300 كتاب ذات سعة بوصة لكل كتاب، وأكد السيد قلادستون (M. Gladstone) أن الورقة لها عدة استعمالات تساهم في ازدهار تجارة الحلفاء (**Charrier, 1873, pp. 3–10**)

4.6.استغلال الحلفاء بالجزائر:

يتم استغلال الحلفاء بتحديد ورشات الحلفاء من طرف السلطات المحلية أو بالمزاد العلني المرخص، حيث يتم بموجب هذا العقد تحديد مناطق الحلفاء التي تتم مرة في كل ثلاث سنوات أو ستة سنوات أو تسعة سنوات حسب كثافة الحلفاء، وتشرف السلطات الفرنسية ممثلة في السلطات المحلية على هذه العملية، وهذا بموجب عقد تقوم به مع مفوضية الأراضي، وهذا العقد يتم قبل ثلاثة أشهر لموسم جني الحلفاء، ويقوم الشخص الذي يرغب

في بيع أراضي الحلفاء بإخطار السلطات المحلية بموجب رسالة وتحديد مكان البيع بالجملة وكذلك الكمية اللازمة لقطف الحلفاء وعدد العمال العاملين في هذا المجال، والمزاد العلني يتم ترخيصه بموجب قرار من الحاكم العام وفق شروط محددة آنفا، ويتم قطف الحلفاء سواء بقاطفة اليد أو بمقص معد لهذا الغرض أو باستعمال آلة ميكانيكية تخضع لرقابة العمال وفق شروط محددة.

ومن جانب آخر تحدد فترات معينة لقطف الحلفاء وتمنع عملية قطف الحلفاء لمدة أربع أشهر وهي من 01 مارس إلى 30 جوان، وهذه المدة تحدد من طرف الحاكم العام، كما أنه يتم تحديد سوق البيع بالجملة مسبقا من طرف الحاكم العام، ويكون هذا المكان يتوسط منابع استغلال الحلفاء وبالقرب من الطريق

(**Charrier**, **1873**, **pp**. **299–302**)

وبعد سنة 1924م قامت الإدارة الفرنسية بعدة إجراءات تهدف الى إعادة تنظيم وهيكلة هذه الورشات مما انعكس على نشاطها، حيث قامت الحكومة الفرنسية بإبرام عقد مؤرخ في 26 أفريل 1924م حدد الظروف العامة لهذه التغييرات، وهذا العقد نص على تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى للمخرجات السنوية وأيضا السعر الأدنى لشراء القنطار من الحلفاء الخضراء المقطوفة من طرف العمال الأهالي، والحلفاء المصدرة توجب أن تستخدم فقط في إنتاج السيليلوز المستخدم في صناعة عجائن الأوراق، أما الحلفاء من النوع الممتاز فتستخدم في الصناعة الفرنسية الخارجة عن صناعة السيليلوز والموجهة بشكل خاص لصناعة الحبال والأفرشة.

وفي الفاتح من جويلية كانت الإدارة الفرنسية تقوم بتحديد أجر العمال وتتحكم فيه السلطات المحلية والذي يبنى على أساس القنطار من الحلفاء، وهذا السعر يتم مراجعته في الفاتح من نوفمبر والفاتح من جانفي وهو ما يتناسب مع 3.25 % من سعر القنطار الواحد من القمح، والأهالي المسخرين في خدمة جني الحلفاء يتم تأمينهم بأجر أدنى، وهذه التعليمة تم توسيعها لتشمل دائرة الجلفة التابعة لإقليم غرداية وإقليم عين الصفراء .

5.6.قطف وجني الحلفاء في الجزائر:

يتم جني الحلفاء بعد كراء الأراضي التي تملكها بعض البلديات أو القبائل وغالبا ما يتم استغلالها من طرف المقاولين الذين يعينون وكلاء لشراء الأراضي، حيث وصل ثمن بعض الأراضي سنة 1905م إلى 250 ألف فرنك، ولم تكن صناعة الورق متاحة بالجزائر بسبب عدم وجود الكربون والمواد الكيميائية جد غالية والحلفاء تخضع لقوانين تنظيمية لا توجد في الجزائر.

ومن اجل استغلال عقلاني وغير مكثف لنبات الحلفاء قامت الإدارة الفرنسية بإصدار تعليمات تقضي بمنع قطف النبات لمدة أربع أشهر التي تصادف نمائها، حيث تبدأ هذه المدة في منطقة التل من 16 جانفي إلى

15 ماي وفي الهضاب العليا من أول مارس إلى غاية الفاتح من جويلية، ويتم قطف الحلفاء في منطقة الجنوب الوهراني من طرف عمال اسبانيين أما في المناطق الأخرى فيتم قطفها من طرف العمال الجزائريين الذين يعملون بشكل عشوائي خاصة عندما يحتاجون إلى المال، وتقطف على شكل حزم تسمى البوطة وتحمل لمسافات بعيدة أين يتم تجفيفها وإزالة الشوائب منها ليعاد تجميعها في علب يصل وزنها إلى 200 كلغ وتوجه إلى الميناء للشحن، ويصل ثمن قطف وتجفيف وتنقية العلبة الواحدة من الحلفاء ما بين 3.5 إلى 4.5 فرنك.

(**De Ballore**, **1909**, **pp**. **8–10**)

6.6.تصدير الحلفاء في الجزائر:

تم تصدير أول شحنة من الحلفاء إلى انجلترا سنة 1862م من ميناء وهران بسعة 100 ألف طن، ليصل بين سنتي 1882–1884م إلى ما يقارب 217.402 طن بسبب رواج صناعة الورق وتحويل الحلفاء وإدخالها في العديد من الصناعات مما زياد الطلب في انجلترا (**Beaulieu**, **1887**, **p**. **186**)

ولم يكن يستعمل إلا بشكل قليل في الصناعة المحلية الفرنسية، إلا انه بعد سنوات بدأت صناعة الحلفاء تتوسع في فرنسا بإنشاء المصانع في كل من ترايل (Traille) وسورقيس (Sorgues) ومنذ ذلك الحين بدأت الإدارة الفرنسية في توجيه صادرات معتبر لفرنسا ما بين سنتي 1910 – 1913م والتي تجاوزت المليون قنطار، ومابين سنتي 1914 – 1916 تراوحت ما بين 800 و900 ألف قنطار بالرغم من الحرب العالمية الأولى، لتتراجع إلى 118 ألف قنطار سنة 1918م و58 ألف قنطار سنة 1919م وهذا بسبب ظروف الحرب التي نتج عنها ندرة في المواد الأولية ووسائل النقل التي كانت موجهة كمؤونة للجنود، أما سنة 1920م فشهدت انتعاشا في حركة الصادرات حيث وصلت إلى 539 ألف قنطار لتعاود في الرجوع خلال موسم 1921م حيث وصلت إلى 369 ألف قنطار، وهذا لامتناع انجلترا عن استيراد الحلفاء التي تعتبر المستورد الأول لهذا المنتوج، إلا أن سنة 1922م عرفت نشاط كبير للاستيراد حيث قدرت الجمارك كمية صادرات الجزائر من الحلفاء 1.049.654 قنطار، ووصلت هذه الكمية إلى 2.131.818 قنطار سنة 1928م، وهذا النماء المستمر لصادرات الحلفاء بالجزائر ناتج عن الطلب المتزايد لهذا المنتوج ذو الأهمية الاقتصادية (**Commissariat Général du Centenaire**, **1930**, **pp**. **303–307**).

ومن أجل توسيع نقاط التصدير وتحسين حركية الأسواق في هذا المجال وخاصة مع انجلترا التي تعتبر المستهلك الأول لنبات الحلفاء، قامت الحكومة الفرنسية بضبط الأسعار وبناء المراكز في موانئ الجزائر خصيصا لهذا الغرض وإنهاء العشوائية في التسيير ووحدة التحضير وتوحيد المردودية، وبعد هذه الإجراءات أصبحت الادارة الفرنسية تصدر نبات الحلفاء نحو كل من أمريكا وايطاليا وبلجيكا وفرنسا نفسها، كما عملت على انجاز البنى

التحتية التي تساهم في ازدهار هذه التجارة من توفير أدوات القطف وشق الطرق وانجاز السكك الحديدة وتوفير النقل (**Charrier, 1873, pp. 12–14**)

7.6.عائدات الحلفاء:

تستطيع الجزائر وحدها أن تمول ما يزيد عن 400 ألف طن من الحلفاء، والهكتار الواحد من الحلفاء يجني ما يزيد عن 3 آلاف إلى 5 آلاف حزمة وكل حزمة تزن من 500 إلى 1000 كيلوغرام، ويمكن أن تمتلك الجزائر خمسة ملايين هكتار من الحلفاء في كل من مقاطعة وهران الجزائر وقسنطينة، وبعد الدراسات التي قام بها السيد ريفيا (Rivière) مدير حديقة التجارب بالحامة التي توصلت أن نبات الحلفاء يبدأ النمو في شهر مارس ويكتمل نموه في شهر جويلية، وبما أن القطع المستمر لنبات الحلفاء يؤدي إلى فقدها فإن الإدارة الفرنسية قامت بسياسة تهدف لتجديد النباتات وكذلك تعيين عمال حكوميين لمراقبة نشاط الحلفاء(**De Ballore, 1909, p. 8**) .

8.6.انعكاسات استغلال الحلفاء من قبل الحكومة الفرنسية على السكان والبدو الرحل:

كان للاستيلاء التدريجي على أراضي الحلفاء آثار سلبية متعددة على الاقتصاد المعاشي للسكان البدو، فبعدما قامت السلطات العسكرية الاستعمارية بمصادرة الأراضي الغنية بنبات الحلفاء ووضعتها تحت إدارة الدولة وصنفتها ضمن الأراضي الغابية التابعة لمصلحة المياه والغابات بموجب قرار الحاكم العام الصادر في 22 ديسمبر 1875م (Gouvernements Générale Algérie, 1947, p124) ، لتصبح الوصية على هذه الأراضي ولها كامل صلاحيات الكراء للشركات الرأسمالية وللورشات التي تقوم باستغلال حقول الحلفاء وجهد الأهالي نظرا للبطالة المنتشرة بسبب فقدانهم لممتلكاتهم وثروتهم الحيوانية بفعل الاستعمار من خلال سياسة الحجز والمصادرة والنفي (henry, 1909, p48)، ففي هذا الشأن يقول النقيب ميسنيي(C.Meissner): « أن أغلب اليد العاملة داخل الورشات كانت من العنصر النسوي، بحيث تتمكن المرأة أو الطفل من حصاد ما بين 70 إلى 150 كلغ لتحقق مداخيل ما بين 01 فرنك إلى 02 فرنك يوميا » (بن قيطون، 2015، الصفحات 91–92) وهي أسعار لا تكفي مقابل الجهد المبذول من قبل العمال الأهالي.

ورغم احتجاج القبائل التي تضررت من الاستغلال العشوائي لحقول الحلفاء من طرف الشركات الرأسمالية ذات الامتياز الكبير و الورشات، إلا أنها لم تتلق أي استجابة من قبل الحكومة الفرنسية ولم تحقق أي تغيير الأمر الذي أدى بها الى التخلي عن ماشيتها، في حين فضلت بعض القبائل مغادرة مراعيها والتوجه جنوبا نحو بشار وتوات وقورارة لحماية ما بقي لها من مواشي وممتلكات (بن قيطون، 2015، صفحة 69) .

خاتمة:

يمكن القول أن الإدارة الفرنسية انتهجت سياسة تعسفية إزاء سكان الجنوب الجزائري حيث مست جميع جوانب الحياة وتعريضه للفقر والنفي والاستغلال، ولم يكن وليد الصدفة بل كان مبرمجا ومخططا له، إضافة إلى تدمير الأرض وتعرضها الى الجفاف والتصحر، وفي ختام هذا البحث خرجنا ببعض النتائج منها:

– دمار العديد من حقول الحلفاء بسبب الاستغلال المفرط لنبات الحلفاء واجتثاثه من جذوره خاصة في إقليم عين الصفراء وفي البيض ومشرية والتي لا يمكن إعادة تأهيلها من جديد .

– هجرة العديد من القبائل عن موطنها الأصلي نحو الجنوب الغربي خاصة لمنطقة بشار وتوات وقورارة وتعرضها للطرد والنفي ومصادرة أراضيها.

– تراجع عدد قطعان الماشية التي تعتمد في غذائها على هذه الثروة النباتية مما زاد في البطالة وسعر اللحوم.

– الاستغلال الغير العقلاني لثروة الحلفاء المتواجدة بالهضاب العلياء والمناطق الداخلية خاصة في إقليم غرداية وعين الصفراء والذي انعكس سلبا على السكان والثروة الحيوانية التي يمتلكونها.

– إمكانية الاستثمار في مجال الحلفاء والاستفادة من الأبحاث التي خلفها الاستعمار الفرنسي على مستوى العديد من المراكز والورشات التي تتواجد في الجزائر .

– تمحورت تجربة قطف الحلفاء في الجزائر حول نقطتين أساسيتين هما أن نسبة الإنتاج لمنطقة عين الصفراء والبيض ومشرية كانت أكثر من جميع المناطق الأخرى وأن نبات الحلفاء منتوج واعد.

– إمكانية إدخال تقنيات جديدة لتطوير إنتاج الحلفاء وتوسيع المساحات الزراعية وفتح المدارس للتعليم الزراعي وكيفية الاستغلال الأمثل لها.

– يعتبر نبات الحلفاء ذو قيمة عالية من الناحية الإيكولوجية التي تتجلى في محاربة الانجراف والتصحر، ومن الناحية الاقتصادية تتجلى في صناعة الورق والعديد من الصناعات الأخرى كالحبال والسلالات وبعض الأواني، وأخيرا من الناحية الاجتماعية والتي تتمثل قيمتها توفير منصب عمل دائم في مجال الرعي.

توصيات:

– حث الباحثين والدارسين على ضرورة مواصلة البحث في المشاريع الاقتصادية الناجحة التي قام بها الاستعمار الفرنسي في الصحراء الجزائرية كاستغلال نبات الحلفاء والنخيل.

– تمكين الباحثين والدارسين من استغلال الأرشيف الذي يتواجد على مستوى المؤسسات والدور التي خلفها الاستعمار الفرنسي.

– استغلال الدراسات الميدانية التي قام بها الاستعمار الفرنسي.

– الحفاظ على ما بقي من المنشآت العمرانية التي خلفها الاستعمار الفرنسي والاستفادة منها قدر المستطاع.

– عقد الملتقيات الوطنية والدولية التي تهتم بالجانب الاقتصادي خلال فترة الاستعمار الفرنسي.

المراجع

بن قيطون, حمزة. (2015). لمشروع الاستيطاني الفرنسي بإقليم عين الصفراء العسكري 1882 – 1914م(مذكرة الماجستير). وهران: جامعة وهران.

Application de la loi forestière Algérienne. (1904). Alger: Imp. Orientale Pierre Fontana.

Beaulieu, P. L. (1887). *L'Algérie et la Tunisie.* Paris. : , Libre, Guillaumin.

Brieux De L'académie Française. (1912). *Les Beaux Vorages Algérie, es Arts Graphiques.* Vincennes: éditeurs 3 Rue Diderot.

Charrier, .. (1873). *L'alfa Des Hauts Plateaux De L'Algérie.* Rue Bab-Azoun 12,Alger: , Imprimer Typographique et Lithographique Bouyer 12.

Commissariat Général du Centenaire. (1930). *EXPOSE DE LA SITUATION GENERALE DES TERRITOIRES DU SUD DE L'ALGERIE, Deuxième Partie.* 12 Rue Duinont-d'urville, Alger.

De Ballore, H. D. (1909). *Alfa Et Papier D'alfa Avec Planches Photomacrographiques, Imprimé Sur Papier D'alfa.* Paris.

Roger, L. G. (1947). *EXPOSE DE LA SITUATION GENERALE DES TERRITOIRES DU SUD DE L'ALGERIE, Compte Rendu De L'œuvre Accomplie De 1947 à 1952.* Rue Trollier, Alger.: Imprimeur Officielle 7 et 9.